

تقرير

«مستقبليو» البقاع: توزيع الجراح لا يحلّ أزممتنا!

التيار والتهيؤ للمؤتمر العام وانجاز انتخابات المندوبين، قررت قيادة التيار، بمعزل عن قاعدته الشعبية، ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية قبل أي مصالحة مع التيار الوطني الحر. وهذا ما جرى سابقاً لدى قرار الرئيس سعد الحريري زيارة سوريا، ولدى ترشيحه النائب سليمان فرنجية للرئاسة. فيما «خلق حالة من الحوار والنقاش الداخلي، قبل اتخاذ خطوات كهذه، ستكون له بالتأكيد ارتدادات ايجابية على الشارع، ويعزز عمل الخلايا الحزبية التي يكاد يكون عملها اليوم محصوراً برفع الاعلام والصور».

لا يعلّق المتشائمون أملاً كبيرة على «الحراك الانتخابي» للخروج من أزمة المستقبل، رغم ورود أبناء من «بيت الوسط» تفيد بأن الرئيس الحريري قرر تعيين 10 أعضاء في المكتب السياسي من حصته، غالبيتهم من عنصر الشباب ممن لهم نفوذ في المناطق. وبحسب هؤلاء، فإن الهدف من هذا التعيين ليس فقط ضخ دم جديد في المكتب السياسي، وإنما الاعتماد على القدرات الاستقطابية للمعينين لافتقال الباب أمام أي نقاش يطاول قرارات غير شعبية يتخذها الرئيس».

ومن بين الاسماء التي قرّر الحريري تعيينها في المكتب السياسي رئيس بلدية مجدل عنجر سعيد ياسين، لإرضاء بلدياته مجدل عنجر لما تمثل من ثقل شعبي وانتخابي للتيار. كما جرى اقتراح اسمين في البقاع الغربي، أحدهما من بلدة كامد اللوز وآخر من بلدة القرعون، سيختار الحريري أحدهما لتعيينه عضو مكتب سياسي.

إسامة القادري

ارتفاع أسهم توزيع النائب المستقبلي جمال الجراح، في الحكومة المقبلة، لم ينعكس ارتياحاً لدى جزء كبير من قاعدة تيار المستقبل في البقاعين الغربي والأوسط، ممن يرون أن الجراح بعيد عن القاعدة الشعبية البقاعية، وتسميته وزيراً عن البقاع لن تخدم التيار المأزوم».

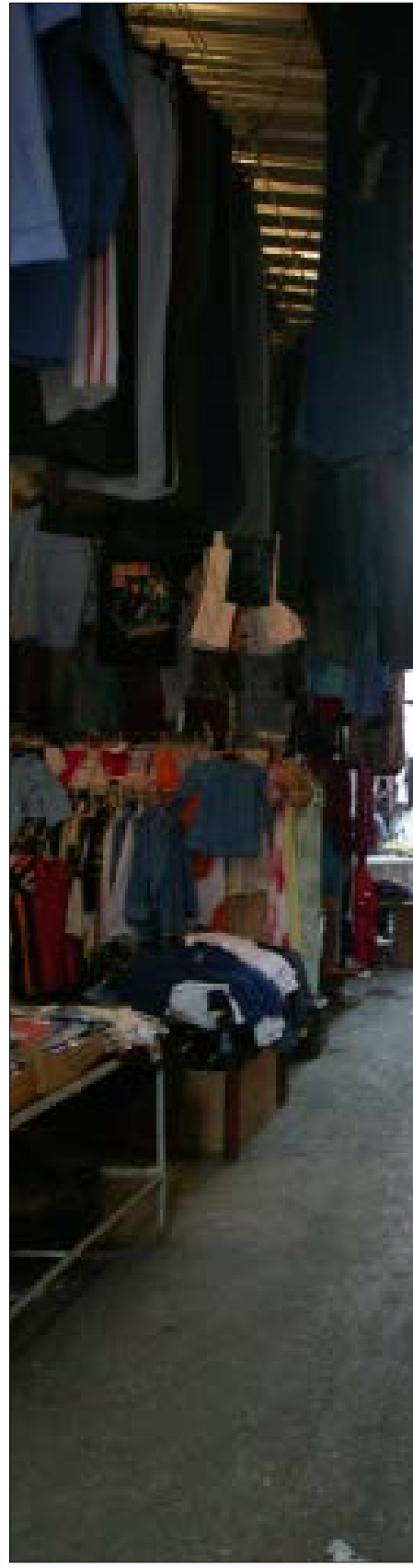
«إذا بقينا نعمل بالذهنية نفسها البعيدة عن مراجعة أسباب إخفاقاتنا، فهذا يعني أننا لم نتعلم من كل أخطاء المرحلة السابقة»، يقول أحد قادة المستقبل في المنطقة. ويضيف: «أبناء كل منطقة أدري بشعابها. كان يفترض بالقيادة أن تناقش الأسماء المطروحة مع الحزبيين وتشركهم في اتخاذ القرار، لا الإملاء عليهم بما يشبه الأمر العسكري».

في رأي مصادر مستقبلية بقاعية، أن معالجة أزمة تيار المستقبل وترهل شعبيته «تحتاج الى أكثر من الديمقراطية الشكلية» التي عرفها محازبو التيار ومناصروه، للمرة الأولى، في انتخاب مندوبين لهم الى المؤتمر العام. «وضع الأصبع على جرح المستقبل» يلزمه أكثر من إعادة هيكلة تنظيمية، وإنما يتطلب تفعيل المحاسبة عن كل الفترة الماضية وما شابها من إخفاقات، وإفساح المجال أمام المحازبين لإبداء آرائهم.

وبحسب أحد قادة التيار السابقين في البقاع، فإن إعادة الهيكلة التنظيمية توازنها أهمية نقاش المواقف السياسية مع المحازبين، لافتاً، على سبيل المثال، إلى أنه «فيما كنا في خضم معالجة أزمة

هواجس الفصائل في الاعتبار، وأجرت تعديلات عدة أثناء عملية البناء لتراعي خصوصية أهل المخيم. وتوضح: «لم نقرب من المخيم، لم يتغير شيء على أهل المخيم، فالمخيم كان مطوّقاً سابقاً، إنما الجديد سدّ الثغّر التي كانت تُستخدم للتهريب في البساتين». وتضيف: «أنجز بناء السور في الجانب الشرقي للمخيم كاملاً ثم بُدئ بالجهة الغربية المطلّة على أوتوستراد الزهراني. لكن فوجئنا بالحملة، رغم أن جميع الفصائل كانت على دراية كاملة بتفاصيل المشروع». وتضيف: «كافة الفصائل الفلسطينية اجتمعت بمدير فرع استخبارات الجنوب العميد خضر حمود، ولا سيما المتحدث باسم عصابة الأنصار أبو شريف عقل ورئيس الحركة الإسلامية المجاهدة الشيخ جمال خطاب وأبو طارق السعدي ومنير المدح وآخرون. وقد عُرضت عليهم خرائط عن الجدار والأبراج، فلم يعترضوا إلا على قرب موقع أحد الأبراج من البيوت السكنية. واعتبروا أن بعض الأبراج تكشف بعض البيوت وتعرقل حركة ساكنيها، فجرى إبعادها وتعديل أماكنها برضى قيادات الفصائل وإشرافهم». لكن، هل يُعقل أن يؤخذ مئة ألف إنسان بجريرة عشرات المطلوبين فقط؟ تجيب المصادر بالقول: «لم يؤثر الجدار على أهل المخيم. لم يكن المخيم يوماً من دون سياج».

وتذكر المصادر الأمنية بأن الجدار جزء من مشروع متكامل لضبط الوضع الأمني في المخيم، كاشفة عن اقتراح قدّم إلى وزارة الداخلية لوقف العمل ببطاقة التعريف الزرقاء التي يمكن تزويرها بسهولة، وإصدار بطاقات مغلظة بديلة منها. ورأت المصادر الأمنية أن «سكّة الحل تبدأ بتسليم المطلوبين». وأضافت: «المطلوب من الفصائل والقوة الأمنية حماية المخيم بالعمل على فكفكة الملفات الأمنية»، مشيرة إلى أن «العمليات الأمنية الخاصة الشبيهة بعملية توقيف عماد ياسين واردة في كل لحظة لحماية أهل المخيم والسيادة اللبنانية متى تطلّب الأمر». وختمت بأن «الملف الاجتماعي والملف الإنمائي يُعمل عليهما بعد إنهاء الملف الأمني». وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً سُبُعد اليوم وغداً. الأول بين ممثلين عن حماس مع رئيس فرع استخبارات الجنوب العميد حمود، والثاني في السفارة الفلسطينية بحضور ممثلين عن الفصائل الفلسطينية واستخبارات الجيش لمناقشة الأوضاع الأمنية في المخيم.



في سوريا. وتكشف المصادر أنّ كل الفصائل الفلسطينية استُشّرت قبل الشروع في بناء السور، مشيرة إلى أنّ استخبارات الجيش أخذت

توزيع الجراح يعني عدم التعلم من أخطاء المرحلة السابقة (مروان طحطح)



تقرير

السيد: البعض يريد تفصيل الميثاقية على هواه

مؤكداً بالمقابل أنه بمقدار ما أنّ التوازن الطائفي والسياسي في أي حكومة هو ضرورة وطنيّة لقيام الدولة، فإنّ التوازن القائم على المحاصصة الطائفية والسياسية هو ضرر وطني يلغي الدولة والمؤسسات، بمعنى أنّ الشراكة يجب أن تقوم على مبدأ الكفاءة والنزاهة، وبحيث يجب أن تركز على قيام الفرقاء بتسمية الأشخاص الأكفأ والأصلح للدولة، لا الأشخاص الأسوأ لتمثيل سياستهم وطوائفهم، هذا مع أفضلية أن تكون وزارات العدل والأمن في عهدة رئيس الجمهورية وخارج المحاصصة بين مختلف الفرقاء بما يحميها من التدخّلات والانحراف لهذا الفريق أو ذاك في هذه الظروف البالغة الدقة والحساسية في البلد. (الأخبار)

المحورين على قاعدة لا غالب ولا مغلوب بين الفرقاء اللبنانيين. وبالتالي إنّ مسألة الميثاقية والتوازنات السياسية والطائفية المتنوعة ينبغي أن تقوم على هذه القاعدة نفسها في حكومة العهد الأولى بما لا يرحّج كفة فريق على آخر، وبما يتناسب مع حجم التمثيل الطائفي والسياسي الحالي للكتل النيابية الكبرى والصغرى في المجلس النيابي باعتباره هو وحده فقط الذي يعكس حالياً صورة ذلك النسيج دستورياً.

ولفت السيد إلى أن من بطمح اليوم إلى تفصيل تلك الميثاقية على هواه أو على أكبر من قياسه، عليه أن ينتظر الانتخابات النيابية المقبلة وأن يحصل فيها على عدد كافٍ من المقاعد النيابية التي تخوّله فرض سياسته أو تكبير حجمه في حكومة ما بعد الانتخابات.

عون والحريري في منصبيهما بناء على قاعدة لا غالب ولا مغلوب

عن التوازنات هو أن لبنان الاستراتيجي اليوم هو لبنانان، أحدهما يوالي محور المقاومة والممانعة، والآخر يوالي السعودية وحلفاءها، وأنّ الرئيس عون والحريري أصبحا في مناصبيهما بناءً على زواج سياسي بين هذين

رأى المدير العام السابق للأمن العام، اللواء جميل السيد، أنّ النزاع الحالي حول تأليف الحكومة يختلف عن كلّ سابقتها منذ اتفاق الطائف إلى اليوم، لجهة كونه لا يقتصر على الخلاف حول الحصص الوزارية بقدر ما يعبر عن إعادة رسم للتوازنات بين القوى السياسية والطوائف والمذاهب، في ضوء الظروف الإقليمية المحيطة بلبنان والانقسامات الداخلية الحادة فيه، وفي ضوء الدعوة التي أطلقها الرئيس ميشال عون تكراراً بالعودة إلى الميثاقية، بمعنى المشاركة العادلة في السلطة، بما فيها إعادة الاعتبار للتمثيل المسيحي المنقوص فيها، ولا سيّما بعد التفاهم المعقود أخيراً بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية. وأوضح السيد أنّ ما يدعو إلى هذا الكلام

كلف الأمر، ولأنّ الرجل مستهدف، وهناك محاولات عدة لإلغائه وشطبه من المعادلة السياسية». ورأت المصادر أنه «وسط هذه الأجواء من الأفضل تأخير تأليف الحكومة بعضاً من الوقت، لأنّ تأليفها، ولو متاخرة، على أسس سليمة، أفضل من تشكيلها سريعاً، وأنّ يؤدي ذلك إلى انقسام وتوتر، خصوصاً إذا أبعد فرنجية عن الحكومة، وتضامن معه بالخروج منها حركة أمل وتالياً حزب الله وبقيّة الحلفاء أيضاً، عندها كيف ستحكم الحكومة، وكيف ستجري انتخابات نيابية، وكيف ستحتوي التوتر والتشنج السياسي والطائفي الذي سيخيم فوق البلد في أولى أيام العهد؟».